الصباح الاقتصادية
12
العدد 2037 - السنة السابعة
الثلاثاء 24 صفر 1436 - الموافق 16 ديسمبر 2014
Tuesday 16 December 2014 - No.2037 - 7th Year

خلال كلمته الافتتاحية بـ«ملتقى الكويت للمشروعات»

الصالح: قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يؤثر في اقتصادات دول العالم كافة بما فيها الكويت

قال وزير المالية انس الصالح ان الكويت تتطلع لان يلعب قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة دورا رائدا ومنتجا ومدرا للدخل مؤكدا السعي لتوظيف هذا القطاع باتجاه قوة العمل الوطنية في البلاد.

واضاف في كلمته الافتتاحية بملتقى (الكويت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) ان هناك اجماعا بالدور الحيوي والهام الذي يلعبه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات دول العالم كافة بما فيها الكويت.

واوضح الصالح ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورغم استخدامها لرؤوس اموال صغيرة وعددا محدودا من الايدي العاملة الا ان الاعداد الكبيرة جدا من هذه المشروعات تشغل الغالبية العظمى من قوى العمل في مختلف دول العالم.

وذكر ان تلك المشروعات هي الموظف الرئيس لقوى العمل والقيمة المضافة على المستوى القومي في دول العالم وهنا تكمن اهمية هذا القطاع بما دفع دول العالم للاهتمام بها واقامتها ودعمها والحرص على توفير كافة التسهيلات لها سواء الفنية او المالية او التسويقية او الاستشارية.

وتطرق الوزير الصالح الى اتساع درجة التشابك بين هذا القطاع وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني الانتاجية والخدمية مؤكدا ان تجارب الدول الصناعية الكبرى في اوروبا والولايات المتحدة واسيا اثبتت ان دعم هذا القطاع له مردود اقتصادي كبير واثار اجتماعية هامة خصوصا فيما يتعلق بدعم الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير الوظائف والحد من ضغوط سوق العمل.

واعتبر ان هذا القطاع يسهم في بناء قاعدة من الصناعيين الوطنيين وتوجيه المدخرات نحو سبل منتجة فضلا عن خلق المزيد من الثروات.

وقال ان احد اهم التحديات المستقبلية التي تواجه دولة الكويت تتمثل في نمو اعداد الداخلين الجدد الى سوق العمل عاما بعد عام.

واكد ان هذه الزيادة تلقي باعباء كبيرة على الاقتصاد القومي في ضرورة خلق فرص العمل المناسبة لهؤلاء الخريجين خارج القطاع الحكومي الذي بلغت طاقته على استيعاب العمالة الوطنية حدودها القصوى في الوقت الحالي.

■ أحد أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الكويت تتمثل في نمو أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل عاما بعد عام

وشدد على حتمية تهيئة الفرص امام القطاع الخاص لاستيعاب الاعداد المتزايدة من العمالة الوطنية بكافة السبل مؤكدا ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص تمثل اهم الروافد التي يمكن من خلالها رفع درجة استيعاب الاقتصاد الوطني للعمالة الوطنية والحد من الضغوط الناجمة عن ارتفاع بطالة الشباب.

واوضح الصالح ان برنامج عمل الحكومة والخطة الانمائية السابقة والجديدة ترتكز على اهمية الدور الذي يجب ان يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ليصبح قاطرة النمو وسبيل الكويت لتنويع اقتصادها والحد من تركز النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي في صناعة استخراج النفط التي لايمكن ان تضمن استدامة النمو والرفاه.

وشدد على ضرورة تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كونها اهم سبل دعم مساهمة القطاع الخاص ورفع دوره وقيمته المضافة في الكويت مشيرا الى ان تنمية هذه المشروعات تتطلب تهيئة بيئة الاعمال في الكويت لكي تصبح صديقة لهذه المشروعات.

واوضح الصالح ان تذليل العوائق امام المبادرين في هذا القطاع يجب ان يحتل اولوية اولى في الفترة المقبلة كما ان تيسير سبل التمويل المناسب بتكلفة معقولة سوف يساعد على تشجيع فتح المزيد من هذه المشروعات فضلا عن توفير المدخلات اللازمة وعلى راسها الاراضي.

انس الصالح

واكد ايمان الحكومة باهمية تنمية هذه المشروعات اذ تم انشاء الصندوق الوطني لتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بميزانية تبلغ ملياري دينار التي تعتبر ضخمة وكفيلة بتمويل عدد هائل من هذه المشروعات التي تستوفي الشروط.

وقال ان الصندوق يوفر تمويل سخيا بحد اقصى نصف مليون دينار للمشروع الواحد يكفي لتوفير الاحتياجات الراسمالية للجانب الاكبر من هذه المشروعات.

وتوقع الوزير الصالح بدء عمل الصندوق في القريب العاجل كي تتسع قاعدة قطاع المشرعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت على ان يرافقها تشجيع قاعد واسعة من المبادرين على دخول هذا المجال الذي سيعتمد النشاط الاقتصادي في الدولة عليه في المستقبل.

ويناقش الملتقى العديد من الموضوعات ذات الصلة بهذا القطاع والمعوقات والتحديات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتسق والظروف الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت.

ويتناول في ستة محاور اساسية دور الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وواقع المعوقات والتحديات وتجارب عالمية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على تجربة تايوان وفرص الاستثمار والتمويل للمشروعات الصغيرة.

كما تشمل محاور الملتقى نظرة استراتيجية وتشريعية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والنظرة المستقبلية لاهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي.

■ الصندوق الوطني للتنمية يوفر تمويلاً سخيا بحد أقصى نصف مليون دينار للمشروع الواحد

ويشهد الملتقى حضور نخبة من القيادات والمسؤولين التنفيذيين بالبنوك ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من جانبه قال رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف الكويتية حمد المرزوق في كلمته بالجلسة الافتتاحية ان تنظيم هذا الملتقى بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط يأتي استشعارا من الاتحاد بمسؤوليته الوطنية.

واكد المرزوق حرص الاتحاد على التفاعل مع التوجيهات السامية وما يوليه حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله من اهتمام بدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحرصه على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتنميته وتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني باعتباره حلقة في سلسلة الاصلاح الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية.

وذكر المرزوق ان الاقتصاد العالمي يشهد حاليا تراجعا حادا في الاسعار العالمية للنفط وازمات وتطورات اقتصادية معاكسة يترتب عليها تداعيات واثار سلبية ستزيد من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الكويتي وما يعانيه من اختلالات هيكلية.

وعدد تلك الاختلالات بهيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة الحكومة على جانب كبير من النشاط الاقتصادي وتركيز الايرادات العامة للدولة في مصدر شبه وحيد تقريبا هو النفط وتركز قوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي والوافدة في القطاع الخاص وتنامي البطالة بين المواطنين.

وذكر ان من الاختلالات في الاقتصاد الوطني ايضا تركز الصادرات في النفط في هيكل التجارة الخارجية بما يفوق 90 في المئة من اجمالي الصادرات والاعتماد بدرجة كبيرة على الاستيراد من الخارج لتلبية الاحتياجات المحلية.

وقال المرزوق رغم كل هذه التحديات الا انه مايزال لدى الاقتصاد الكويتي مقومات حقيقية وفرصا للنمو اضافة الى ما تمتلكه البلاد من دوافع تعتمد على جراة الفكر واختلافه خارج الاطار التقليدي لمواجهة تلك التحديات.

واكد الحاجة الى استراتيجيات مدروسة ترتكز على رؤى وبرامج تنفيذية واضحة وواقعية ومحددة تدعمها نصوص تشريعية مواكبة للتطورات الاقتصادية السريعة لتعظيم الاستفادة من هذه المقومات والفرص المتاحة بما يكفل زيادة الانتاجية والحد من التداعيات السلبية لهذه التطورات وانعكاساتها.

واعتبر المرزوق ان التحرك السريع مطلوب نحو اطلاق اصلاحات هيكلية وتغييرات مؤسسية واتخاذ ما يلزم نحو تنفيذ حزمة متكاملة من السياسات والاجراءات لزيادة دور القطاع الخاص بهدف احداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني.

واشار الى ان هذا التحرك السريع لم يتحقق في الواقع الملموس على النحو المأمول رغم كونه هدفا استراتيجيا محوريا ضمن الاهداف الاستراتيجية التي تضمنتها خطط التنمية وذلك لوجود عدد من اوجه القصور وعدم توفير العديد من المتطلبات التشريعية والتمويلية الاقتصادية والادارية.

وتطرق الى الجهود الحكومية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الماضية بانشاء عدد من المؤسسات الداعمة لحركة هذه المشروعات معتبرا ان تلك الجهود لم تصل الى مستوى الطموح لاسيما خلال تركزها على الجوانب التمويلية بدرجة اكبر والتي لاتمثل السبيل الوحيد للتعامل مع ما تواجهه المشروعات من معوقات.

تقرير: الاقتصاد الكويتي يسجل نمواً بنسبة 3.0 في المئة بحلول 2015

يواصل موقع المقارنة المالية الإلكتروني الرائد على مستوى الإمارات وقطر والبحرين (Compareit4me.com) تعزيز حضوره على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بإطلاقه المؤخر لموقعه المخصص لدولة الكويت وهو أول منصة من نوعها في البلاد.

وقد رسخ موقع «compareit4me.com» لنفسه مكانة مرموقة في الصناعة المصرفية الإقليمية بعد النجاح الذي حققه في ظهوره الأول في الإمارات منذ ثلاث سنوات، وأصبح وجهة لمستخدمي المواقع في الإمارات وقطر والبحرين الذين يبحثون عن وسيلة مريحة ومبسطة للبحث والمقارنة والتقديم للمنتجات مثل المدخرات والحسابات الحالية و القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وتمويل السيارات والقروض العقارية.

وقال جون ريتشارد، المدير التنفيذي لـ «compareit4me.com»: «مثل المواقع السابقة له، فإن الموقع في الكويت سيتم استخدامه لمقارنة بطاقات الائتمان والقروض من بنوك محلية ودولية كبرى عاملة في الكويت. فوجود المنتجات مسجلة في موقع واحد من خلال بوابة سهلة الاستخدام يعني أنه يمكن لزائري موقع Kuwait.compareit4me.com العثور على أفضل الأسعار والمنتجات الأكثر ملاءمة بالنسبة لهم».

وقال ريتشارد: «أسس موقع Kuwait.compareit4me.com لمساعدة المستهلكين على اتخاذ قرارات مالية دقيقة، ولكننا أيضاً نساعد البنوك على تحقيق أهدافها التسويقية. ومن خلال عرض مختلف المنتجات والعروض، فإننا نساعد البنوك على التواصل مع المستخدمين المتحمسين والمستنيرين الذين تخطوا بالفعل مرحلة البحث وهم الآن على استعداد للالتزام».

ودخول موقع «compareit4me.com» إلى السوق الكويتية هو دليل على إمكانيات النمو الهائلة للقطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي. ووفقاً لتوقعات صناعية، فإنه من المرجح أن إجمالي الأصول المصرفية سيفوق التريليوني دولار بحلول عام 2015. وقال ريتشارد: «لدى الكويت أيضاً فرص لم يتم استغلالها بعد. وتشغل الكويت مساحة قدرها 17820 كيلومترا مربعا فقط وهي موطن لأكثر من 3.4 مليون شخص. ولكن مايفتقر في الحجم، فإنه أكثر ما يعوض في القوة الاقتصادية».

«أسواق المال» توقع مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة لتعزيز التعاون

جانب من توقيع مذكرة التفاهم بين هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة

وقعت هيئة اسواق المال ووزارة التجارة والصناعة مذكرة تفاهم تستهدف التنسيق والتعاون بين الجانبين وفك الاشتباك في بعض الاختصاصات وتقليص الدورة المستندية امام المستثمرين.

ووقع الاتفاقية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبد المحسن المدعج وممثل الهيئة رئيس مجلس مفوضي هيئة اسواق المال والمدير التنفيذي الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف. وقالت الهيئة في بيان صحافي ان التوقيع على المذكرة جاء انطلاقا من دور الهيئة في مجال الرقابة على نشاط الأوراق المالية تنظيما وترخيصا ونشاطا وعلى كل المتعاملين في هذا المجال بما فيها الشركات.

واضافت ان التوقيع يصب في اطار النحو المنظم بالقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية و تعديلاته ولائحته التنفيذية وفي اطار تنظيم مباشرة الاختصاصات الموكلة الى وزارة التجارة والصناعة في مجال الرقابة على الشركات العاملة في دولة الكويت بوجه عام.

وتأسست هيئة أسواق المال الكويتية وفقا للقانون رقم 7/2010 الذي اقره مجلس الأمة في فبراير 2010 والمعدل بالقانون رقم 108/2014 وبموجب القانون تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة انشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة والزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

ويدعو قانون الهيئة أيضا الى الاشراف على عمليات الدمج والاستحواذ والافصاح وتوفير برامج توعوية عن انشطة الأوراق المالية.

البورصة تغلق على ارتفاع طفيف بعد موجات تذبذب في الأداء العام

أغلق سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) جلسة أمس على ارتفاع طفيف بعد موجات تذبذب في مؤنوالها بسبب التراجع الكبير الذي شهده امس الأول فيما كانت الارتدادة الفنية على بعض الاسهم ابرز ما ميزها وساهم في دخول المؤشر السعري في المنطقة الخضراء في الدقائق الاخيرة. وكان لافتا في منوال السوق سيطرة العمليات المضاربية على العديد من الاسهم خاصة الاستثمارية متوسطة القيمة السعرية حيث كانت اسهم احدى المجموعات الاستثمارية اللاعبة في السوق في مرمى المضاربين بسبب تدني مستوياتها السعرية.

وللیوم الثاني على التوالي استمرت الضغوط البيعية لتطال العديد من الاسهم التشغيلية لاسيما في مكونات اسهم مؤشر (كويت 15) الاكثر انعكاسا للتداولات وفي مقدمتها اسهم احد المصارف المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية علاوة على اسهم خدماتية وغيرها.

وعلى الرغم من تدني مستويات بعض الاسهم الشعبية دون الـ100 فلس والتي كانت عرضة لعمليات التجميع فقد كان لافتا التركيز على العديد من تلك النوعية من الاسهم الرخيصة في ضوء حال الانتظار والترقب لعودة صناع السوق الذين كانوا يرغبون في الدخول باوامر الشراء الانتقائي على هذه النوعية من الاسهم. يذكر ان المؤشر السعري للبورصة ارتفع 27,37 نقطة ليغلق عند مستوى 6302,12 نقطة وبلغت القيمة النقدية نحو 21,6 مليون دينار تمت عبر 5749 صفقة نقدية من خلال كمية اسهم بلغت 217,4 مليون سهم.

سعود بن ناصر آل ثاني رئيساً لمجلس إدارة «Ooredoo» الكويت

أعلنت Ooredoo الكويت عن تعيين الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني رئيسا لمجلس إدارة الشركة خلفا للشيخ عبدالله بن محمد بن سعود آل ثاني، الذي عين مؤخرا رئيسا تنفيذيا لجهاز قطر للاستثمار.

ويشغل الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركة Ooredoo قطر، وقد التحق للعمل بالشركة في عام 1990. وخلال فترة عمله المتواصلة اكتسب الشيخ سعود بن ناصر خبرات واسعة في مجالات عدة. كما انه تولى مهمة الإشراف على عدة مشاريع هامة واساسية خلال فترة عمله، كمشروع مراجعة الهيكل التنظيمي للشركة ومشروع تقييم الوظائف ومراجعة تعويضات الموظفين (الرواتب والبدلات). يشغل الشيخ سعود عدة مناصب منها نائب رئيس مجلس إدارة Ooredoo عمان وعضو مجلس إدارة عرب سات وعضو مجلس إدارة هلي سات، و يحمل الشيخ سعود درجة بكالوريوس في الإدارة العامة من جامعة وسترن الدولية في فينيكس التابعة لولاية أريزونا الامريكية.

كما تم تعيين عزيز العثمان فخرو في منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة، وتعيين احمد علي المهندي كعضو في مجلس إدارة الشركة.

معرض الصناعات والبناء يكرّم الجهات الراعية والمشاركة في دورته الرابعة

اختتم معرض الصناعات والبناء الرابع الذي تنظمه شركة اكسبو-تاج لتنظيم المعارض والمؤتمرات بالتعاون مع شركة الصناعات الوطنية اعماله وفعالياته بنجاح، إذ حظي بنسبة حضور كبيرة باعتباره المعرض الصناعي الأول والأكبر الذي يقام على أرض الكويت تحت رعاية المهندس / بدر احمد الوقيان مدير عام مؤسسة الرعاية السكنية وقد حضر بالانابة المهندس / علي محمد جاسم الحبيل نائب المدير العام لشؤون التخطيط والتصميم لمؤسسة الرعاية السكنية والدكتور عادل الصبيح نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة الصناعات الوطنية.

وخلال الحفل الختامي الذي اقيم في فندق جميرا- شاطئ المسيلة، تقدم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الصناعات الوطنية، الدكتور عادل الصبيح، بالشكر من وزير الدولة لشؤون الإسكان، ياسر أبل، على رعايته الكريمة لفعاليات المعرض في دورته الرابعة، كما شكر كافة الجهات الراعية والمشاركة في المعرض من القطاعين العام والخاص، على دعمهم ومساندتهم لإنجاح المعرض وتعزيز دوره ليصبح تظاهرة وطنية سنوية تعنى بدعم الصناعة الوطنية والمنتج المحلي، حيث قدم المعرض كل ما تحتاجه مراحل عملية البناء، والمنتجات الخاصة بها، وذلك من خلال العديد من الشركات العاملة في هذا المجال، الامر الذي مكن المواطن من الحصول على كل ما يحتاجه بهذا الخصوص تحت سقف واحد. بدوره، شكر الصبيح ، كافة الجهات الراعية والمشاركة في المعرض على جهودهم الملحوظة في إنجاح المعرض خلال سنواته الأربع، مشيرة إلى أن ما ميّز المعرض هذا العام، هو اهتمامه بالمنتج الوطني، حيث جاءت هذه الدورة الرابعة لتؤكد على مدى ثقة الرعاة والمشاركين في هذا التجمع الصناعي الكبير الذي يخدم ويدعم قطاع الإنشاء والتعمير في الكويت.

■ الصبيح : التكريم يأتي اعترافاً بالجميل لكل من يضيف للكويت العمل والجهد لرفعتها

واوضح الصبيح، أن معرض الصناعات والبناء الرابع، حظي برعايات ومشاركات متعددة ومتنوعة من مختلف الجهات سواء الحكومية أو القطاع الخاص، كما استطاع المعرض ومن خلال جهود كافة القائمين عليه والرعاة والمشاركين فيه، أن يوفر كافة احتياجات البناء من خلال طرح مختلف منتجاتها المتنوعة وذلك بهدف مواكبة أحدث وصلت إليه هذه الصناعة من تقنيات وتطورات، وذلك تماشيا مع التوجهات التنموية في البلاد. وفي ختام الحفل، قام الدكتور عادل الصبيح، والمهندس / علي الحبيل والسيدة داليا وفائي، بتكريم الرعاة والمشاركين وتسليمهم الدروع التذكارية وذلك تقديرا لجهودهم ودعمهم لنجاح المعرض.

عادل الصبيح

الجهات الحكومية

وفي البداية تم تكريم الجهات الحكومية الراعية والمشاركة في المعرض وهي، المؤسسة العامة للرعاية السكنية، والهيئة العامة للصناعة، وبلدية الكويت، ووزارة الكهرباء والماء، وبنك الائتمان الكويتي.

رعايات بلاتينية

كما تم تكريم الرعاة البلاتينيين للمعرض، وهم بيت التمويل الكويتي، و سيراميك الصناعات، والشركة الفنية المتكاملة، و«كويت ستيل»، و«الغانم للمواد الخصوصية»، وشركة الخليج للكابلات.

رعايات ذهبية

وبعد ذلك، تم تكريم الشركات أصحاب الرعاية الذهبية للمعرض، وهي شركة الصناعات لأنظمة البناء، و«ماسكو استيل»، و مصنع الدوسري للألمنيوم، ومطابخ الفارسي.

تكريم المشاركين

وتم تكريم المشاركين في المعرض، وهم شركة المونيوم الخليج، و«كليك الكويتية» لإنتاج الأبواب والشبابيك، و حيات للرخام، وشركة صناعات البحر، و شركة اسمنت الكويت، و «سمارت وود فاكتوري» للأثاث، ومصنع المتروك للأصباغ، وتوب دوور للأبواب الجاهزة، و مختبرات «انكو»، و شركة دار التصاميم لمقاولات الديكور، و «منتجات المعادن»، ومصنع ديكويتي، و «بولاند» للخدمات الزراعية، وشركة سينيمار، وبنك بوبيان، والبنك الأهلي المتحد، والبنك الدولي، وبنك برقان، وشركة منار العمران، و«الوطنية للمصاعد»، و «ساراي» للديكور، والمسباح لأعمال الألومنيوم، وشركة موارد جلوبل، وشركة الزجاج المتحدة، و مؤسسة الصبيح، وشركة المسار الفني، و«منظم الخليج»، وسديم للرخام، والتيسير العالمية، و شركة البحر للمواد العازلة، وشركة الرايات الثلاثة، و شركة تقنية المطابخ ومعدات المغاسل، ومجموعة الأعمال التنفيذية، وشركة حي النخيل.

تكريم شادي الخليج

وتم من خلال الحفل تكريم الفنان الكويتي الكبير عبد العزيز خالد المفرج المعروف باسم «شادي الخليج»، وذلك تقديرا لجهوده وإبداعاته خلال مسيرته الفنية والوطنية الحافلة بالعطاء وحب الوطن، والتي كان آخرها الأوبيريت الخاص بقائد الإنسانية والذي تم إعداده بمناسبة حصول صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على لقب قائد الإنسانية في الأمم المتحدة.

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي لشركة الصناعات الوطنية، الدكتور عادل الصبيح، إن هذا التكريم يأتي اعترافا منا جميعا بالجميل والعرفان والتقدير لكل من يضيف للكويت المزيد من العمل والجهد لرفعة شأن الكويت وقائدها عاليا.

واضاف الصبيح، أن «شادي الخليج» رجل رافق أيامنا الجميلة وحبنا لبلدنا الكويت منذ مطلع الستينات، وإلى شروق جديد للأغنية واللحن الكويتي، حيث اثار فينا الشجون وعشق الوطن والتضحية من اجله.

وأشار الصبيح، إلى أن اسم «شادي الخليج» اقترن بعمالقة الفن في الخليج والوطن العربي، حيث أمضى «شادي الخليج» رحلة طويلة وشاقة قدم لنا خلالها بصوته الوانا عديدة ولوحات فنية رائعة الجمال استحق عليها هذا اللقب وهو «شادي الخليج».

ولفت الصبيح، إلى أن «شادي الخليج» حلق بنا في سماء اغنياته الوطنية، وكان له الأثر الكبير في احياء التراث الكويتي وشحذ الهمم وقت المقاومة وحمل لنا بشائر التحرير، منوها إلى انه قدم كذلك اللون العاطفي، فعاش جمهوره بصوته الجميل قصص حب منها «لي خليل حسين، سدرة العشاق»،